مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

سلسلة تقارير معلوماتية

التمـــويل المُبتكـــر

العـــدد (7) - سبتمـــبر 2022

تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

سلسلة تقارير معلوماتية

التمـــويل المـبتكـــر

العـدد (7) - سبتمبر 2022

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
التابع لمجلس الوزراء المصـــري

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام 1985- عدة تحوُّلات، ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري، فقد اختص في مرحلته الأولى (1985 - 1999) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (1999) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته، ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية. ومنذ ذلك الحين،

يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز هو الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعد غاية التنمية وهدفها الأسمى؛ الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة. وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار إلى أن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعتراف إقليمي ودولي بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليا في نتائج "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP بجامعة بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير 2021؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020 (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).

في المرتبة الـ 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام 2020، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

في المرتبة الـ 14 من إجمالي 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة "ستيفي أووردز" العالمية والمعلن عنها في أبريل 2022 ومن بين تلك الجوائز

(1) جائزة ذهبية، و(4) برونزية من بين اكثر من 700 فريق متنافسين من 17 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما فاز في يونيو 2022 بجائزة "SAG Award" الأمريكية الممنوحة للإصدارة الرقمية للمركز "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو 100 ألف مؤسسة دولية حول العالم.

أهدافنا الاستراتيجية

الرؤية بدون استراتيجية تظل مجرد وهم

- توفير بنية معلوماتية تتميز بالحداثة والدقة والجودة.
- دعم عملية صنع السياسة العامة؛ لتعزيز الأداء التنموي.
- تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وترسيخ مبادئ الحكومة المتجاوبة.
- توعية المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في الجهود التنموية.
- تقديم الدعم الفني والتقني للمجتمعات والمؤسسات؛ لمواكبة التحول الرقمي.
- بناء شبكة علاقات تعاونية فعّالة مع الشركاء الاستراتيجيين محليًّا ودوليًّا.
- تعزيز جاهزية المجتمعات لمواجهة الأزمات والكوارث وتقليل المخاطر.
- ترسيخ صورة تعكس امتيازنا المؤسسي كمركز فكر.

عن فريق عمل

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

هذا التقرير نتاج جهد فريق العمل بالمركز بمختلف خبراتهم وتخصصاتهم. وانطلاقًا من مساعي المركز نحو ترسيخ مجتمع المعرفة، يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة من التقارير المعلوماتية، والتي تهدف إلى تناول القضايا المهمة بالنسبة للمجتمع وصانع القرار.

ويستند التقرير إلى باقة متنوعة من المصادر المحلية والتقارير الدولية، ومن ثم، فلا يعبِّر المحتوى المُقدَّم والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيه بالضرورة عن وجهة نظر المركز، كما أن صحة البيانات والمعلومات الواردة فيه تعود مسؤوليتها على جهة إصدار التقارير/ التحليلات الأصلية، المُشار إليها في متن التقرير.

رئيـــس المـــركز
السيد/ أسامة الجوهري

مساعـــد رئيـــس مجلـــس الـــوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيـس التحـــريـــر
الدكتـــور/ أحمـــد حلـــمي
رئيـــس الإدارة المركزيَّـــة لمحـــور المعلومـــات والبيانـــات

الإشـــراف العـــام
الأستاذة/ أسماء نور الدين
نائـــب رئيـــس الإدارة المركزيَّـــة لمحـــور المعلومـــات والبيانـــات

رئـيس فريـق الإعـداد
الأســـتاذة/ بثينـــة فـــرج
المـــدير التنفيـــذي لـــلإدارة العامـــة لتحليـــل المعلومـــات والبحـــوث

فريـــق الإعـــداد
أ. هبة عادل
أ. إيمان عبد الحميد
أ. هبة يوسف
أ. نعمة رضوان
أ. هاجر عبد النبي

الإخـــراج الفنـــي
أ. محمد عادل
أ. شيرين عبد المنعم

مراجعة الإدارة العامة للجودة
أ. حسام الدين عيد
أ. محمود حنفي محمود

مراجعة الإدارة العامة لموارد البيانات
أ. نادية عبد المقصود
أ. رشا نبيل

قائمة المحتويات

حقائق مهمة 3

01 | التمويل المبتكر: التعريف والأهمية 6

- مفهوم التمويل المبتكر 7
- أهمية التمويل المبتكر 9
- أدوات التمويل المبتكر من أجل التنمية 11
- مجالات عمل التمويل المبتكر 14

02 | التمويل المبتكر عالميًّا 16

- التدفقات المالية التقليدية لتمويل التنمية مقابل التمويل المبتكر 17
- التكنولوجيا وآليات التمويل المبتكر 20
- أهم التحديات / القيود أمام التمويل المبتكر عالميًّا 22
- التوقعات المستقبلية لأدوات التمويل المبتكر 23

03 | التمويل المبتكر في مصر 26

- دوافع استخدام التمويل المبتكر في مصر 27
- الجهود المبذولة لتعزيز أدوات التمويل الجماعي في مصر 29
- أدوات التمويل المبتكر في مصر 31
- التحليل الرباعي للتمويل المبتكر في مصر 40

04 | التجارب الدولية في أساليب التمويل المبتكر 42

- التجارب الدولية 43
- التوصيات المقترحة لتعزيز التمويل المبتكر 50

سلسلة
تقارير معلوماتية
سبتمبر 2022

يصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء سلسلة تقارير معلوماتية بصفة دورية، ويتناول كل تقرير موضوعًا من الموضوعات التي تُهم المجتمع المصري، بهدف إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المحيطة بموضوع التقرير، على نحو يستند إلى القرائن والمعلومات الموثَّقة. ويأمل المركز أن تسهم هذه السلسلة من التقارير في عرض صورة متكاملة عن القضية -محلّ الدراسة- أمام صانع القرار والمجتمع؛ مما يساعد في إثراء صياغة السياسات العامة، وإضافة قدر أكبر من الموضوعية عند مناقشة القضايا العامة في إطار من المصداقية والشفافية.

ملخص تنفيذي

- تشكل فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة السنوية ما يتراوح بين 2.5 تريليون دولار و5 تريليونات دولار، ومن ثم قد يسهم التمويل المبتكر في سد هذه الفجوة.
- توقعت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD خلال عام 2020 أن تزداد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بنسبة 70%، من 2.5 تريليون دولار إلى 4.2 تريليونات دولار سنويًّا.
- بلغت القيمة السوقية لنشاط التمويل الجماعي عالميًّا نحو 1.5 مليارات دولار في عام 2011، مقابل 84 مليار دولار في عام 2018، بينما توقع أن تصل القيمة السوقية إلى 114 مليار دولار في عام 2021.
- من المتوقَّع أن تنمو سوق التمويل الجماعي بمقدار 124.35 مليار دولار خلال الفترة (2020-2024)، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 18%.
- من المتوقَّع أن يصل الإصدار السنوي لسوق السندات الخضراء إلى 1 تريليون دولار بحلول عام 2023، وفقًا لمبادرة "سندات المناخ"، وذلك على الرغم من أن نسبتها لا تزال محدودة في سوق السندات العالمية الشاملة، والتي قُدرت بنحو 130 تريليون دولار.

- هناك العديد من التحديات التي تواجه مصر في طريقها نحو التنمية المستدامة، ومن بين هذه التحديات نقص التمويل المتاح لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يلزم بالضرورة البحث عن مصادر أخرى للتمويل بدلًا من المصادر التقليدية، ومن بين المصادر الحديثة نسبيًّا يأتي "التمويل المبتكر".

- اعتمدت مصر على العديد من أدوات التمويل المبتكر، مثل السندات الخضراء، وصندوق مصر السيادي، كما أنها تبنت العديد من المبادرات التي تتبنى التمويل المبتكر في تمويل المشروعات، هذا بالإضافة إلى منصات التمويل الجماعي، مثل: (منصة "ذومال"، منصة "يمكن"، منصة "يوريكا"، منصة "كيك ستارتر"، ومنصة "شكرة").

- قادت مصر التحول نحو الاقتصاد الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث قامت وزارة المالية بإصدار أول سندات سيادية خضراء في نوفمبر 2020 بقيمة 750 مليون دولار لمدة خمس سنوات.

- يوجد في مصر العديد من منصات التمويل الجماعي، والتي تعمل كحلقة وصل بين المتبرعين والأشخاص المحتاجين، وخاصة الأشخاص المتعثرين ماليًّا، كذلك تسهم تلك المنصات في توفير النفقات الطبية والتعليمية وحالات الطوارئ لبعض الحالات الاجتماعية، بالإضافة إلى تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القسم الأول

التمويل المبتكر: التعريف والأهمية

يتناول هذا القسم:

- مفهوم التمويل المبتكر
- أهمية التمويل المبتكر
- أدوات التمويل المبتكر من أجل التنمية
- مجالات عمل التمويل المبتكر

يهدف هذا القسم إلى عرض الإطار النظري لمفهوم التمويل المبتكر، وأهميته، وأهم أدوات التمويل المبتكر من أجل التنمية، كما يتم التعرف على المجالات المختلفة لعمل التمويل المبتكر.

أولًا: مفهوم التمويل المبتكر

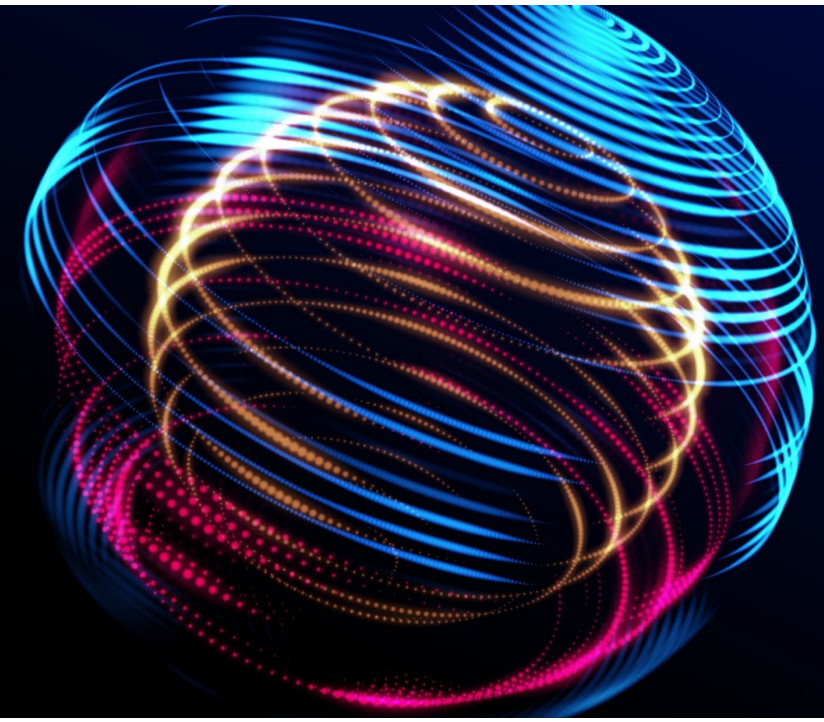

ظهر مصطلح التمويل المبتكر بغرض التنمية لأول مرة في "المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" عام 2002، وذلك نتيجة الحاجة إلى مصادر تمويلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دون أن يُشكل ذلك عبئًا على الدول النامية. وتُجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف جامع شامل للتمويل المبتكر، ويتم تعريف التمويل المبتكر من قبل المؤسسات الدولية المختلفة على النحو التالي:

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتمويل المبتكر

تُعرِّف الأمم المتحدة التمويل المُبتكر على أنه: "آليه تكميلية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تكون ثابتة ويمكن التنبؤ بها وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصالح العام، كما تعرفه دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام 2012 على أنه "البحث عن تمويل للتنمية الجديدة"، ويركز على مسألة جمع الأموال من أجل المنافع العامة الدولية، ولا سيّما من خلال التعاون الدولي بتنسيق من الحكومات، ونقل الموارد إلى الدول النامية، وذلك وفقًا للمفهوم الذي تنادي به المجموعة القيادية للتمويل المبتكر للتنمية.

أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عام 2012، فقد عرفت التمويل المبتكر على أنه "التمويل الذي لديه القدرة على تحقيق قدر كبير من التنمية سواء من الناحية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو البيئية، ويختلف عن طرق الاستثمار والتمويل التقليدية".

تعريف البنك الدولي للتمويل المبتكر

ووفقًا للبنك الدولي، تُعرف "أساليب التمويل المبتكر" على أنها مصادر تمويل جديدة، تختلف عن الطرق التقليدية للتمويل، والتي توجد في الموازنة العامة للدولة، أو أنها عبارة عن الدخول في شراكة مع شركاء جدد، مثل الشراكة مع القطاع الخاص. ويتميز هذا التمويل بأنه موجَّه إلى مشروع بعينه.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتمويل المبتكر

تُعرِّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التمويل المبتكر، على أنه "التمويل الذي يشمل آليات لجمع الأموال، أو تحفيز الإجراءات؛ لدعم التنمية الدولية بطرق الإنفاق غير التقليدية من قِبل "القطاعين الرسمي والخاص" هذا، وقد وضعت المنظمة أربعة مبادئ ضرورية للتمويل المبتكر للتنمية، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

- التمويل المبتكر لا ينبغي أن يتجاوز قواعد الموازنة الأساسية، وأن يساهم في تعزيز سياسات القطاع العام الجيدة في الدول. ولا ينبغي للتمويل المبتكر أن يثني البلدان عن تركيزها على زيادة الإيرادات المحلية، ووضع سياسات مالية عادلة ومنصفة، أي أن التمويل المبتكر لابد وأن يسهم في بناء قدرة الإدارات الضريبية في البلدان النامية.

- التمويل المبتكر لا بد وأن يكون متنوعًا، ويجب أن تمتثل آليات التمويل المبتكرة لإعلان باريس، وخطة عمل أكرا بشأن فعالية المعونة. وتدعو هذه الاتفاقيات إلى تعزيز ملكية الدولة، والمواءمة ضمن أولويات البلدان ومؤسساتها.

- يجب تصميم التمويل المبتكر للتنمية على المدى الطويل، أيضًا يمكن جمع الأموال بسرعة من خلال الأسواق المالية؛ لدعم التدخلات ذات التأثير الفعال، والمستدام ولكن لا يجب نقل تكلفة هذه السياسات للأجيال القادمة مستقبلًا.

- أن تكون آليات التمويل المبتكرة بسيطة، وشفافة، وسهلة الفهم للرأي العام.

ثانيًا: أهمية التمويل المبتكر

تبلورت فكرة التمويل المبتكر عندما تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية عام 2000، والتي بدورها تحتاج إلى تمويل موثوق لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما تم طرحه في مؤتمر "مونتيري" عام 2002، للبحث عن مصادر تمويل جديدة ومُبتكرة بخلاف مصادر التمويل التقليدية، حيث تحتاج الدول -بالأخص منخفضة ومتوسطة الدخل- إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات التنمية الأساسية.

تظهر أهمية أساليب التمويل المبتكر باعتبارها أساليب تمويل حديثة ومُكمِّلة للأساليب التقليدية، التي أثبتت عجزها وعدم قدرتها على تغطية الاحتياجات الإنمائية، لا سيّما وأنها تتميز بكفاءة استخدام الموارد المالية، وسرعة الحصول على التمويل خاصةً في حالات الأزمات، هذا بالإضافة إلى أنها تربط التمويل المُقدم بالنتائج أو بالأداء على أرض الواقع.

التطور التاريخي لفكرة التمويل المبتكر لتمويل الأهداف الإنمائية

2008

أكد إعلان الدوحة عام 2008 على ظهور العديد من التحديات العالمية الأخرى مثل الأزمة المالية العالمية وتغييرات المناخ، وأوصى الإعلان بضرورة التعاون الدولي في العديد من المسائل، والتي من بينها مبادرات التمويل المبتكر.

إعلان الدوحة من أجل التنمية

2002

تم طرح فكرة التمويل المبتكر في مؤتمر مونتيري عام 2002؛ للبحث عن مصادر تمويل جديدة ومبتكرة غير مصادر التمويل التقليدية.

مؤتمر مونتيري

2008

التمويل المبتكر لديه القدرة على سد هذه الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال جذب رؤوس أموال القطاع الخاص لدعم أهداف التنمية، وإعادة توجيه أدوات تمويل القطاع الخاص للتعامل مع تحديات التنمية.

إعلان الدوحة من أجل التنمية

2008 إعلان الدوحة من أجل التنمية

أكد مؤتمر ريو +20* على أهمية مصادر التمويل المبتكر، لدعم إجراءات التخفيف والتكيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء قدرات في الدول النامية. كما أوصى المؤتمر بضرورة إنشاء صندوق المناخ الأخضر، والدعوة إلى التعجيل بتشغيله.

*مؤتمر ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم.

ثالثًا: أدوات التمويل المبتكر من أجل التنمية

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربع أدوات للتمويل المبتكر:

آليات توفر تدفقات جديدة لزيادة الإيرادات العامة

آليات خاصة بالتبرعات ومساهمات التضامن التطوعية

آليات خاصة بالأدوات القائمة على الديون

آليات خاصة بالحوافز والضمانات والتأمين بين القطاعين العام والخاص

آليات توافر تدفقات جديدة لزيادة الإيرادات العامة، مثل: الضرائب، والرسوم، وكذلك الرسوم الإلزامية الأخرى على بعض الأنشطة : مثل فرض رسوم على تذاكر الطيران. ويتم توزيع عائدات هذه الرسوم لغرض التنمية الدولية. هذا بالإضافة إلى الضرائب على المعاملات المالية، وضرائب الكربون. وتوفر هذه الآلية تدفقات جديدة للدخل من أجل تحقيق أهداف التنمية.

آليات خاصة بالتبرعات ومساهمات التضامن التطوعية: يتم ذلك من خلال استطلاع رأى المستهلكين عن رغبتهم في التبرُّع بمبلغ صغير بغرض التنمية، وذلك عند شراء منتج معين، أو الحصول على خدمة معينة (مثل حجز الفنادق عبر الإنترنت).

آليات خاصة بأدوات الدين، وتتمثل في:

- آلية التزامات السوق المسبقة وأدوات الدين: (Frontloading and debt-based instruments) تعمل هذه الآلية على توفير موارد مالية من أجل التنمية. ويتم ذلك من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية.
- برنامج مبادلة الديون: في حالة عدم قدرة الدولة على سداد جزء من ديونها، تبدأ المحادثات حول خفض حجم الدين، وخدمة الديون المُستحقة عليه، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تحويل أجزاء من الديون القديمة على الموارد المحلية الجديدة، وهي بذلك تعد موارد إضافية للتنمية.
- سندات المغتربين: (diaspora bonds) هي إحدى أدوات الدين التي تُصدر مِن قِبل الدولة، أو القطاع الخاص لجمع التمويل من الكيانات التابعة لها بالخارج.

آليات خاصة بالحوافز والضمانات والشراكة بين القطاعين العام والخاص: وتشمل المبادرات التي تستفيد من الأموال العامة لخلق حوافز الاستثمار للقطاع الخاص، مثل: الدعم المُقدم من قبل الدولة لشراء منتج معين بسعر محدد، وهي بذلك تهدف إلى تصحيح إخفاقات السوق.

أدوات أخرى للتمويل المبتكر، وتتمثل في:

- التمويل الجماعي (crowdfunding) ، هو عبارة عن آلية تمويل للمشروعات تسمح لها بتجميع مبالغ مالية من عدد كبير من الأشخاص، ويوفر هذا الأسلوب أدوات مالية تعمل على إلغاء الوسطاء الماليين من الجهات المالية التقليدية كالبنوك.

- صناديق الثروة السيادية: تقوم الحكومة من خلال هذه الصناديق باستثمار الفوائض المالية لأغراض اقتصادية كلية، وتستمد أموال هذه الصناديق من النفط، أو السلع الأساسية الأخرى، والتي يتم استثمارها بعد ذلك في الأسهم والسندات والممتلكات، أو غيرها من مجالات النمو المحتمل.

- الصندوق العالمي للتمويل المبتكر، ويهدف إلى تعزيز صحة المرأة والطفل؛ لتسريع الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتمد تمويل هذا الصندوق على العديد من الآليات؛ مثل: الجهات المانحة، والموازنات المحلية، والتمويل المبتكر. وتساعد آليات التمويل المبتكر على تجميع مزيد من الموارد الإضافية للصندوق، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استخدام هذه الموارد.

التمويل المبتكر وأهداف التنمية المستدامة

يؤدي التمويل المبتكر دورًا مهمًا في تمويل مشروعات التنمية، ومن ثم يسهم في سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة 2030. ويرتبط التمويل المبتكر ببعض أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص؛ حيث تدخل هذه الأهداف ضمن مجالات عمل آليات التمويل المبتكر، وذلك على النحو التالي:

- تحقيق الأهداف الصحية لبرنامج الأمم المتحدة.
- إرساء قاعدة النمو الأخضر، والحدّ من الانبعاثات لدعم البيئة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية وتعزيز دوره في المجتمع.

الهدف رقم 3

(الصحة الجيدة والرفاه): يسعى إلى القضاء على أوبئة السل، والملاريا، والإيدز، والأمراض السارية الأخرى بحلول عام 2030. ويُستخدم التمويل المبتكر لتمويل هذه الأغراض كما هو الحال في الصندوق العالمي للتمويل المبتكر.

الهدف رقم 13

(العمل المناخي): يستهدف تعزيز الجهود الدولية للتكيف مع تغير المناخ من خلال إدماج تدابير الحدّ من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية. ويُستخدم التمويل المبتكر في الحد من الانبعاثات، وإرساء قاعدة للنمو الأخضر كما هو الحال في ضرائب الكربون.

الهدف رقم 17

(عقد الشراكات لتحقيق الأهداف): يسعى إلى عقد الشراكات بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي التمويل المبتكر دورًا أساسيًّا في هذا الإطار؛ حيث تتضمن آليات التمويل المبتكر تنفيذ المبادرات لخلق حوافز الاستثمار للقطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى إجراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعًا: مجالات عمل التمويل المبتكر

تستخدم أدوات التمويل المبتكر في العديد من المجالات، ومنها الآتي:

- تعبئة الموارد العامة للدولة: يشمل ذلك زيادة الإيرادات العامة للدولة، واعتماد نظم ضريبية حديثة تصاعدية، وتحسين عدالة النظم الضريبية، والشفافية، فضلًا عن تسهيل عملية إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وأخيرًا تشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة.

- تعزيز إمكانات المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية: يتسنّى ذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة، وتقييم المخاطر لجميع أشكال الوساطة المالية، لكي يمكن تجنبها، هذا بالإضافة إلى دعم مؤسسات التمويل الصغيرة ومتناهية الصغر والمصارف التمويلية التي من شأنها تمويل الأعمال الريادية، إلى جانب تحفيز النمو المتسارع للأعمال الخيرية والمساهمات المالية، وتطوير أسواق رأس المال المحلية وأسواق السندات طويلة الأجل.

- التعاون الإنمائي الدولي: يساعد التمويل المُبتكَر على زيادة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، وتحسين نوعية وأثر التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى في مجال المالية العامة، وتنويع أجندة الاستثمارات الخاصة بالتعاون الإنمائي، وكذلك نظم التمويل المتعلقة بها.

- تعزيز التجارة الدولية: يشمل ذلك تطوير آليات التعاون الإقليمي والاتفاقيات التجارية الدولية، والحد من الحواجز التجارية، وتمكين الشركات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

- زيادة القدرة على تحمُّل الديون: يُمكن من خلال توفير التمويل المُبتكر، مساعدة الدول النامية على زيادة قدرتها على تحمل الديون من خلال تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلته، وفي بعض الأحيان مبادلة الديون بمشروعات تنموية، فضلًا عن رصد الالتزامات المالية وإدارتها، وتشجيع الجهات المُقرضة على تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة الدول على تحمل الدين.

- دعم العلم والتكنولوجيا وتحفيز الابتكار وبناء القدرات: يدعم التمويل المُبتكر تبادل المعرفة، وتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المختلفين، وهو ما يكون له أثر كبير على بناء قدرات الدول النامية، هذا بالإضافة إلى وضع سياسات من شأنها تحفيز البحث والابتكار واستحداث تقنيات جديدة، وإنشاء صناديق للابتكار.

71.507
11.052

القسم الثاني
التمويل المبتكر عالميًّا

يتناول هذا القسم:

- التدفقات المالية التقليدية لتمويل التنمية مقابل التمويل المبتكر
- التكنولوجيا وآليات التمويل المبتكر
- أهم التحديات / القيود أمام التمويل المبتكر عالميًّا
- التوقعات المستقبلية لأدوات التمويل المبتكر

يتناول هذا القسم المشهد العالمي للتمويل المبتكر، وتأثير التكنولوجيا على مصادر التمويل المبتكر عالميًا، بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات أمام تنفيذ التمويل المبتكر عالميًّا، وفي النهاية يتم التطرق إلى التوقعات المستقبلية لأدوات التمويل المبتكر.

أولًا: التدفقات المالية التقليدية لتمويل التنمية مقابل التمويل المبتكر

- يُشكل تمويل التنمية المستدامة تحديًا كبيرًا في العديد من دول العالم، خاصةً الاقتصادات النامية، حيث تعاني الأخيرة من اختلالات في هيكل التمويل وحجمه، وتزايد أعباء الدين العام، والعجز في الموازنة العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الراهنة نتيجة جائحة "كوفيد- 19"، وما فرضته من تحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يدفع الكثير من دول العالم إلى ضرورة التوجه نحو ابتكار آليات جديدة تكفل توفير التمويل اللازم، وتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

- ارتفعت التدفقات المالية الخارجية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، خلال الفترة (1990-2019)، حيث زادت المساعدات الإنمائية الرسمية، على الرغم من أنها أصبحت أقل أهمية مُقارنة بتدفقات الموارد الأخرى. كما أن التحويلات المالية تفوق المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى كونها أكثر استقرارًا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فقد ارتفع صافي المساعدات الإنمائية من 48.6 مليار دولار عام 2000 إلى 194.1 مليار دولار عام 2020، وذلك بنسبة ارتفاع بلغت 299.4%، كما ارتفع حجم التحويلات من 121.8 مليار دولار عام 2000 إلى 653.4 مليار دولار عام 2020، بنسبة ارتفاع بلغت 436.5%.

تطور تدفقات الموارد الاقتصادية للدول منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة (1990- 2019)

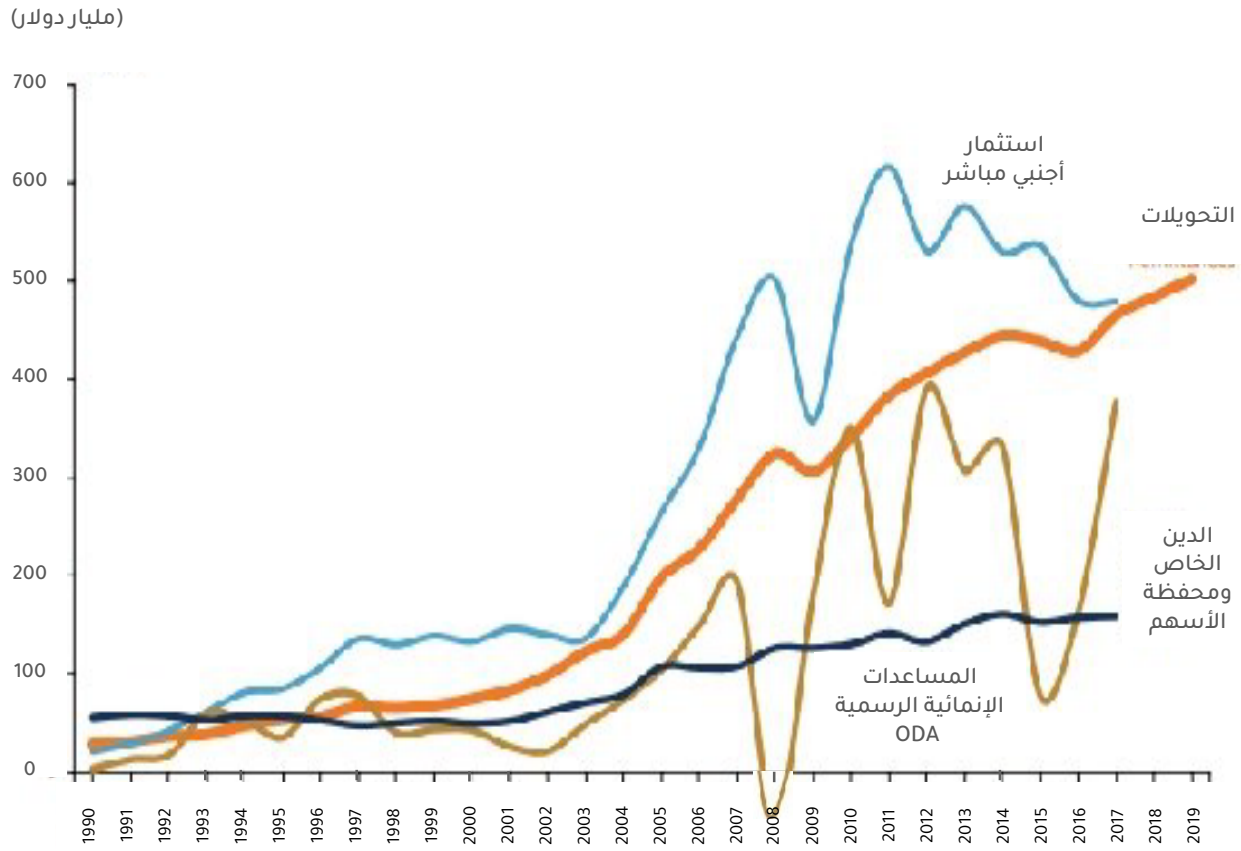

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?most_recent_value_desc=false
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD?most_recent_value_desc=false
Source: World Bank, https://slideplayer.com/slide/16135258/

تشكل فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة السنوية ما يتراوح بين 2.5 تريليون دولار إلى أكثـــــــر من 5 تريليونـات دولار فـي السـنة، ومـن ثـمَّ قـد يسـهم التمويـل المبتكـر فـي سد هذه الفجوة على النحو التالي:

دور التمويل المبتكر في سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة السنوية حتى عام 2030

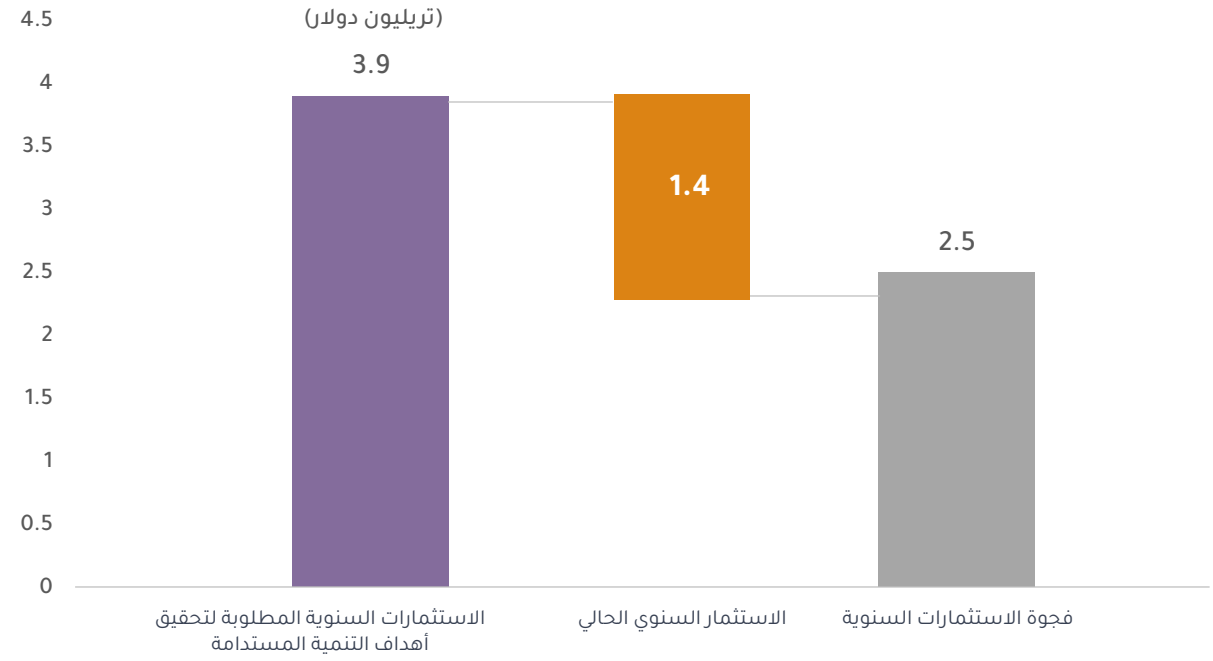

Source: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_654680.pdf
https://www.worldbank.org/en/news/speech/2018/05/15/leveraging-innovative-finance-for-realizing-the-sustainable-development-goals

توقعت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD خلال عام 2020 أن تزداد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بنسبة 70%، من 2.5 تريليون دولار إلى 4.2 تريليونات دولار سنويًّا بسبب انخفاض أولي قدره 700 مليار دولار في التمويل الخارجي الخاص (التحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات المحافظ، وغيرها) والاستجابة لوباء "كوفيد-19" بنحو 1 تريليون دولار سنويًّا في البلدان النامية.

%70

زيادة في فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة

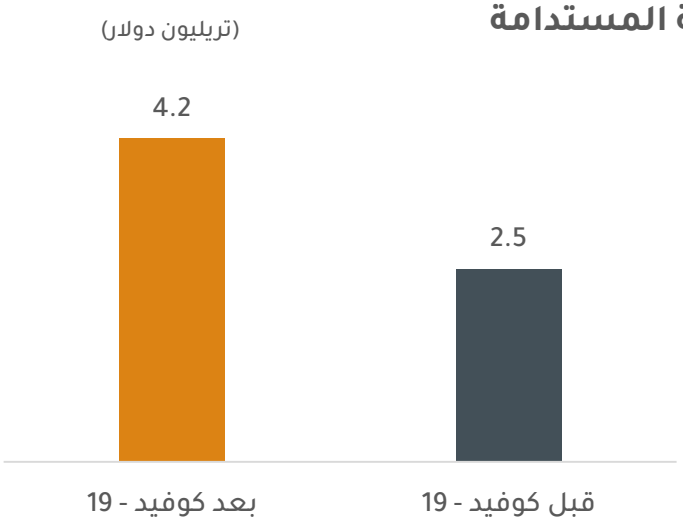

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD"

700
مليار دولار
انخفاض في التمويل الخارجي الخاص في عام 2020

1
تريليون دولار
احتياجات إضافية استجابة لـ "كوفيد-19" في عام 2020

2.5
تريليون دولار
سنويًّا قبل "كوفيد-19"

ثانيًا: التكنولوجيا وآليات التمويل المبتكر

تمثل التكنولوجيات المالية الحديثة (Financial technology, Fin-Tech) الشق التقني لآليات التمويل المبتكر؛ حيث تهدف تلك التقنيات إلى تقديم خدمات وحلول مُبتكرة فيما يخصّ الخدمات المالية، كتلك التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية؛ مثل: البنوك وشركات التأمين، على غرار خدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية، وكذلك تحويل الأموال، والتأمين، والاقتراض والتمويل على غرار التمويل الجماعي، والادخار، وخدمات الاستثمار والتداول في منصّات وتطبيقات التداول على الإنترنت.

ساهمت التكنولوجيات المالية الحديثة على الصعيد العالمي، في تسهيل الخدمات المصرفية والمالية؛ حيث أصبح بالإمكان الإقراض دون وساطة البنوك التجارية، فضلًا عن سهولة وسرعة المدفوعات وتحويل الأموال، هذا بالإضافة إلى تطوير طرق استثمار منخفضة التكلفة من خلال منصات التمويل، وتقديم حلول للمشكلات التي تواجه القطاع المالي، الأمر الذي يُسهم في تعزيز القطاعات الإنتاجية، ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

وينشر صندوق النقد العربي دورية بحثية سنوية جديدة، بعنوان "مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، ووفقًا للإصدار الثاني لمرصد التقنيات المالية الحديثة التابع لصندوق النقد العربي، تبين ما يلي:

- بلغ حجم الاستثمارات في سوق التقنيات المالية الحديثة نحو 215.4 مليار دولار خلال عام 2019.
- أصبحت أنشطة منصات التمويل الجماعي واحدة من أهم مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد رأس المال المخاطر كمصدر لتمويل هذه المؤسسات، وتوجد أنواع مختلفة من منصات التمويل الجماعي بحسب الغرض من تأسيسها كما هو مبين بالشكل التالي.

أنواع منصات التمويل الجماعي

المصدر: صندوق النقد العربي، مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.

وأوضح "صندوق النقد العربي" أن نشاط التمويل الجماعي بلغ قيمته السوقية عالميًّا نحو 1.5 مليارات دولار في عام 2011، ومنذ ذلك الحين شهد نموًّا ملحوظًا عالميًّا ليصل إلى 84 مليار دولار في عام 2018، بينما توقع أن تصل القيمة السوقية إلى 114 مليار دولار في عام 2021.

تطور سوق التمويل الجماعي خلال الفترة (2011-2021)

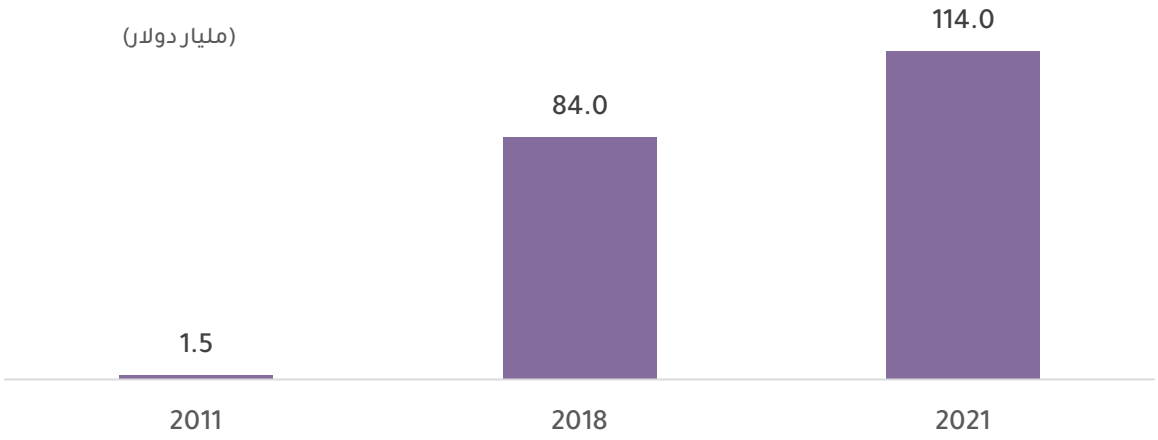

المصدر: صندوق النقد العربي، مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.

73.6
مليار دولار

جمعت منصات التمويل الجماعي في الولايات المتحدة 73.6 مليار دولار، في عام 2020؛ مما يجعلها الدولة الرائدة على مستوى العالم من حيث حجم التمويل الابتكاري، تليها المملكة المتحدة بنحو 12.6 مليار دولار، بينما حققت منصات التمويل الجماعي في البرازيل نحو 5.3 مليارات دولار.

Source: https://www.amf.org.ae
https://www.statista.com/statistics/1078229/global-crowdfunding-volume-worldwide-by-country/

ثالثًا: أهم التحديات / القيود أمام التمويل المبتكر عالميًّا

على الرغم من فوائد التمويل المبتكر السابق الإشارة إليها في القسم الأول، فلا يزال التمويل المبتكر يواجه بعض القيود والتحديات، ومنها:

- التمويل المبتكر **ما زال مكونًا صغيرًا**، مُقارنة بالتدفقات التقليدية لتمويل التنمية.
- **ارتفاع تكلفة تطوير آليات جديدة** ونشرها من أبرز التحديات التي تواجه التمويل المبتكر.
- **المشاركة المحدودة للمستثمرين**، والافتقار إلى التغذية الراجعة الفعالة قد حالت دون وصول التمويل المبتكر إلى أفضل إمكاناته. وإذا تمكن القطاع من التعرف على تلك الحواجز والتغلب عليها ، فسيكون قادرًا على النمو وخلق فرص للاستثمارات القابلة للتمويل؛ لإيجاد حلول جديدة لتحديات التنمية.
- هناك عدة تحديات ترتبط **بالتكنولوجيا المالية** -بناءً على التجارب العالمية- ومنها الخطر المتمثل في أن اللاعبين المحدودين يتحكمون في تقديم الخدمات المالية؛ بسبب قواعد البيانات الكبيرة **والبرامج القائمة على الذكاء الاصطناعي**. في الصين، على سبيل المثال، بينما كان النمو التكنولوجي ناجحًا للغاية؛ حيث سمح لملايين من المشاركين الجدد بالاستفادة من المنتجات المالية المتاحة، إلا أنه أدى أيضًا إلى سيطرة شركتين على أكثر من 90% من المدفوعات التي تتم من خلال الهاتف المحمول، وهو ما وصفه صندوق النقد الدولي باعتباره "تحديًا فريدًا للاستقرار المالي".

رابعًا: التوقعات المستقبلية لأدوات التمويل المبتكر

التمويل الجماعي (Crowdfunding)

وفقًا لتقرير شركة "تيكنافو" (Technavio) المتخصصة في دراسات السوق، من المتوقَّع أن تنمو سوق التمويل الجماعي بمقدار 124.35 مليار دولار خلال الفترة (2020-2024)، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 18٪ تقريبًا، حيث بلغت القيمة السوقية للتمويل الجماعي نحو 100.32 مليار دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن تصل إلى 224.67 مليار دولار بحلول عام 2024.

كما تشهد سوق التمويل الجماعي نموًّا كبيرًا، لا سيما التمويل الجماعي للتبرعات: لدعم ومساعدة المجتمعات والأفراد والعديد من المنظمات في مكافحة جائحة كوفيد 19، على سبيل المثال:

في أبريل 2020، أطلق فيسبوك منصة " Facebook Fundraiser " وهي منصة تُمكن الأشخاص من جمع الأموال للمؤسسات الخيرية لمساعدة الآخرين أثناء الوباء.

وفي الشهر ذاته، جمعت العديد من منصات التمويل الجماعي في الهند أكثر من 100 كرور روبية هندية لدعم الأشخاص المحتاجين ماليًّا، حيث ساعدت حملات التمويل الجماعي عبر الإنترنت المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل والعاملين بأجر يومي وغيرهم أثناء الوباء.

سوق التمويل الجماعي عالميًّا خلال الفترة (2020-2024)

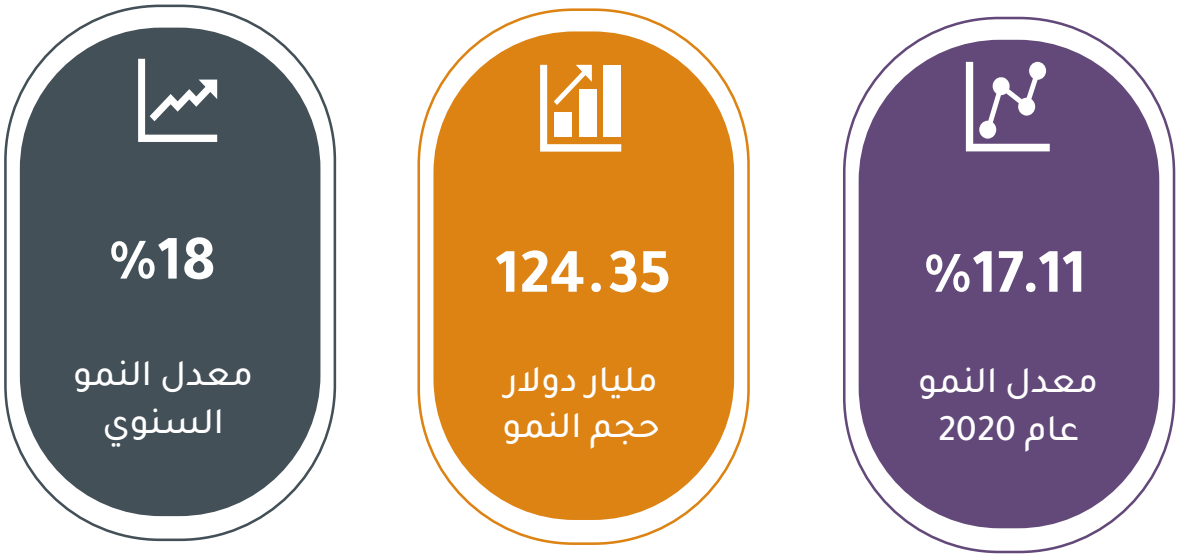

المصدر: تقرير شركة "تيكنافو" (Technavio) المتخصصة في دراسات السوق.

السندات الخضراء (Green Bonds)

تتوسع سوق السندات الخضراء سريعًا على المستوى العالمي، فمن المتوقَّع أن يصل الإصدار السنوي إلى 1 تريليون دولار بحلول عام 2023، وفقًا لمبادرة "سندات المناخ"، وذلك على الرغم من أن نسبتها لا تزال محدودة في سوق السندات العالمية الشاملة، والتي قُدرت بنحو 130 تريليون دولار.

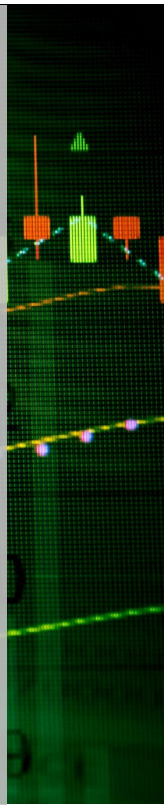

حجم الإصدار السنوي من السندات الخضراء وتوقعاتها خلال الفترة (2016 - 2023)

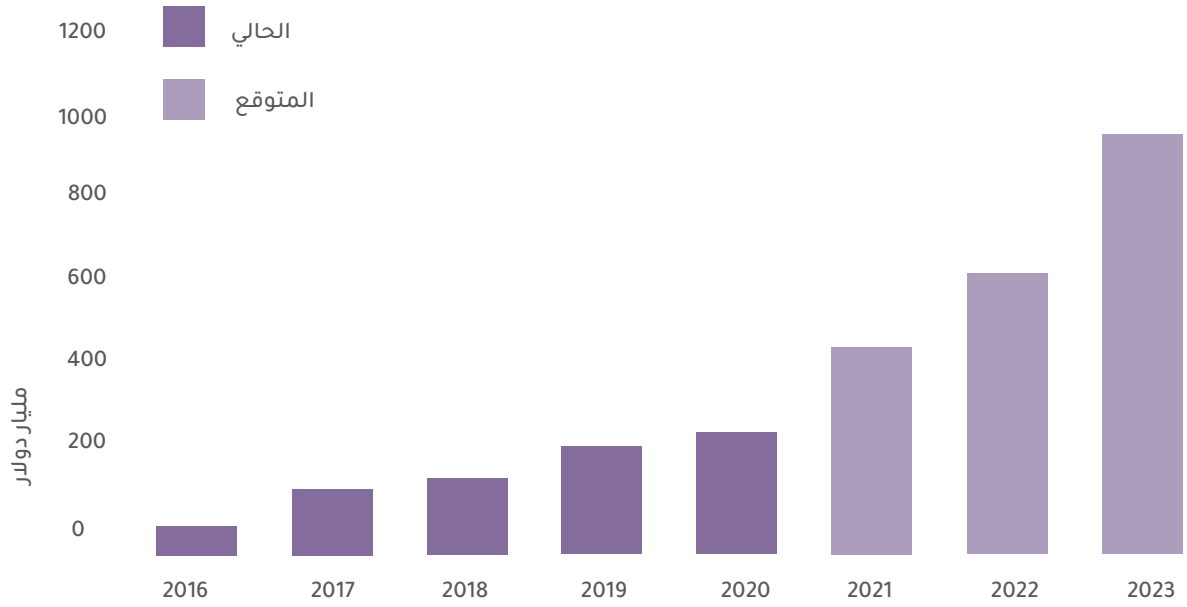

Source: https://www.weforum.org/agenda/2021/10/what-are-green-bonds-climate-change/

14h 48m

القسم الثالث

التمويل المبتكر في مصر

يتناول هذا القسم:

- دوافع استخدام التمويل المبتكر في مصر
- الجهود المبذولة لتعزيز أدوات التمويل الجماعي في مصر
- أدوات التمويل المبتكر في مصر
- التحليل الرباعي للتمويل المبتكر في مصر

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الدوافع المختلفة لاستخدام التمويل المبتكر في مصر، وأهم أدوات التمويل المبتكر، والجهود المبذولة لتعزيز التمويل الجماعي في مصر، وفي النهاية يتم استعراض تحليل رباعي للتمويل المبتكر في مصر.

أولًا: دوافع استخدام التمويل المبتكر في مصر

هناك العديد من التحديات التي تواجه مصر في طريقها نحو التنمية المستدامة، ومن بين هذه التحديات نقص التمويل المتاح لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يلزم بالضرورة البحث عن مصادر أخرى للتمويل بدلًا من المصادر التقليدية، ومن بين المصادر الحديثة نسبيًا يأتي "التمويل المبتكر". وتتمثل أهم دوافع التمويل المبتكر في الآتي:

- سد الفجوة التمويلية: أشارت "الأونكتاد" إلى أن حجم الفجوة التمويلية المطلوبة سنويًّا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا قُدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار قبل جائحة "كوفيد-19". وقد تفاقم هذا الوضع جراء الجائحة، التي أدت إلى إضعاف وإبطاء التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى ضعف التدفقات المالية المُوجَّهة نحو تلك الأهداف.

- وفي ظل التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي والحاجة إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص وكل الأطراف المعنية، فإنه أصبح من الضروري وضع إطار واضح للتمويل المبتكر وأدواته المختلفة.

- تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ الخطط التنموية للدولة: تظهر أهمية التمويل المبتكر في مصر من خلال الدور الذي يؤديه القطاع الخاص، سواء في تمويل الاستثمارات الكلية، أو في تمويل الاستثمارات الحكومية. فمن المُستهدف ضخ استثمارات خلال الفترة (2019/2018 - 2022/2021) بقيمة 5.9 تريليونات جنيه، ويمثل القطاع الخاص والتعاوني نحو 57.3% من هذه الاستثمارات، بينما تستحوذ الاستثمارات الحكومية على نحو 17.1%.

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة للخطة متوسطة المدى وفقًا للجهات المعنية خلال الفترة (2019/2018 - 2022/2021)

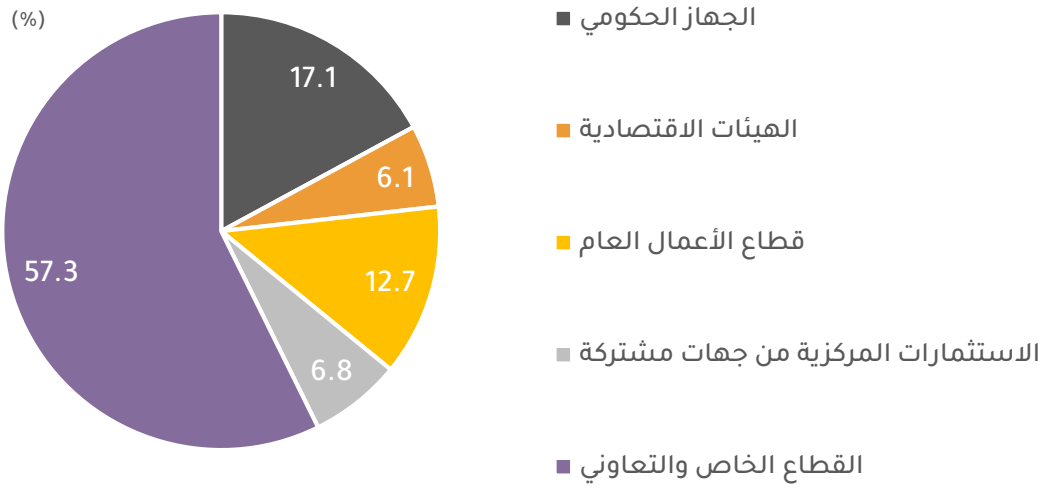

المصدر: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (2019/2018 - 2022/2021)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية، فقد تم الاعتماد الأساسي على الخزانة العامة؛ لتوفير نحو 60% من إجمالي التمويل اللازم للاستثمارات الحكومية، وقد تمت زيادة تمويل المشروعات القائمة على نظام المشاركة مع القطاع الخاص، ليصل إلى 1.5% مُقارنة بنحو 0.7% خلال خطة عام 2018/ 2019.

الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية خلال خطة الدولة (2018/ 2019- 2021/ 2022)

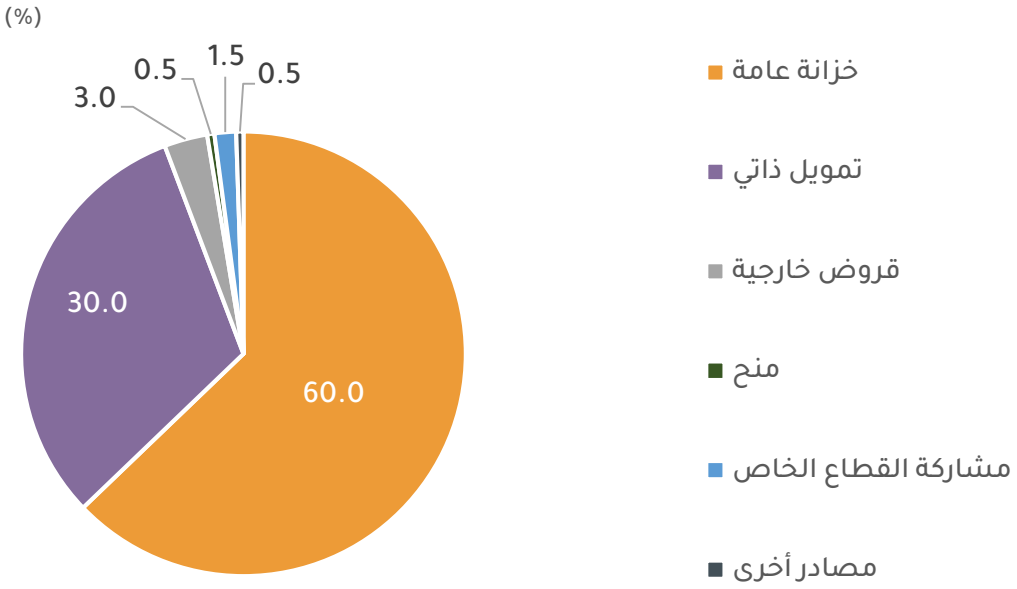

المصدر: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (2019/2018 - 2022/2021)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعليه، تتمثل أهمية التمويل المبتكر في تخفيف الضغط على الخزانة العامة للدولة، من خلال إعطاء دور أكبر للمشاركة مع القطاع الخاص، وتطبيق أدوات جديدة للتمويل المُبتكر.

ثانيًا: الجهود المبذولة لتعزيز أدوات التمويل الجماعي في مصر

تستهدف الدولة تعزيز مناخ التمويل، من خلال حزمة من السياسات والجهود التي تستهدف خلق آليات جديدة مُبتكرة للتمويل، ومن بينها زيادة مُساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، والاستفادة من الشراكات الدولية مع شركاء التنمية، هذا بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تطوير أدوات التكنولوجيا المالية.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية

تحرص الحكومة المصرية على تعزيز مُساهمة القطاع الخاص في جهود التنمية المستدامة، وإطلاق إمكاناته لقيادة النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الشراكة معه لخلق قنوات جديدة ومتنوعة للتمويل، وفي إطار ذلك:

تم إطلاق "البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي" في نوفمبر 2016، وقد اشتمل على العديد من الإصلاحات المؤسسية، والتشريعية، والإجراءات التحفيزية لتهيئة البيئة التمكينية، وفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ وإدارة مشروعات البنية التحتية وللمساهمة في تنمية الاقتصاد، وخَلق فرص العمل اللائق والمُنتج .

إطلاق برنامج الطروحات الذي يتمثل أحد أهدافه في جذب الاستثمارات المحلية إلى أسواق رأس المال في مصر، وبالتالي زيادة مشاركة القطاع الخاص، وتنويع مصادر التمويل في التنمية الاقتصادية، وخاصةً تنمية سوق رأس المال المصرية.

وفي عام 2021، تم إجراء تعديلات على القانون رقم 67 لسنة 2010، بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، وتستهدف تلك التعديلات التوسّع في أنماط الأعمال التي يقوم بها القطاع الخاص، لا سيّما في مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة، واستحداث آليات جديدة للتعاقُد، تتناسب مع طبيعة المشروعات المطروحة للشراكة، فضلًا عن وضع ضوابط ومعايير مُحدَّدة، واستحداث آلية لاختيار المشروعات المطروحة للمشاركة مع القطاع الخاص، من خلال لجنة مشتركة دائمة مُكونة من وزارتي "المالية" و"التخطيط والتنمية الاقتصادية".

تطوير أدوات التكنولوجيا المالية من قِبل البنك المركزي المصري

يؤدي البنك المركزي دورًا محوريًّا في تطوير أدوات التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يؤثر إيجابيًّا على التمويل الجماعي؛ حيث تُعد التكنولوجيا المالية أحد أهم الصناعات الواعدة على مستوى العالم، وذلك لقدرتها على استخدام الآليات المُستحدَثة والتكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وهو ما يُسهم في زيادة كفاءة الخدمات المالية وتوسيع انتشارها، وبالتالي التأثير الإيجابي على الاقتصاد القومي. ومن هذا المنطلق قام البنك المركزي المصري، في مارس 2019، بإطلاق استراتيجيته المتكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار؛ والتي تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية وتسويقها.

الاستفادة من الشراكات الدولية مع شركاء التنمية

قامت الدولة مُمثلة في وزارة "التعاون الدولي" بعقد العديد من ورش العمل والجلسات الحوارية مع شركاء التنمية؛ لمناقشة آليات التمويل المبتكر للتنمية المستدامة والنمو الأخضر، ومنها الآتي:

اجتماع وزارة التعاون الدولي مع مؤسسة تمويل التنمية البريطانية؛ بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون الإنمائي مع الشركاء كافة؛ لتوفير التمويلات الإنمائية الميسرة، والدعم الفني، وتنشيط أدوات التمويل المبتكر في مصر، هذا بالإضافة إلى فتح آفاق الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية المختلفة.

مشاركة مصر في مؤتمر المناخ بـ "جلاسكو" "كوب 26" (COP26)، والذي تم التأكيد من خلاله على الدور الذي تلعبه أدوات التمويل المبتكر لتمكين الدول النامية والأقل نموًّا من تحقيق التزاماتها بشأن مكافحة تداعيات التغيرات المناخية.

اجتماع وزارة "التعاون الدولي مع بنك "إتش إس بي سي" (HSBC) في ديسمبر 2021، وذلك في إطار المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، والذي أكدت الوزارة من خلاله دور أدوات التمويل المبتكر وأدوات التغلب على المخاطر في تعزيز التمويلات المناخية والاستثمارات المستدامة في البنية التحتية. وقد تم التوصل إلى تشكيل مجموعة عمل لوضع خطة مقترحة لتعزيز استخدام التمويل المبتكر في مصر؛ من أجل تحقيق رؤية مصر 2030 التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أجندة إفريقيا 2063.

ثالثًا: أدوات التمويل المبتكر في مصر

اعتمدت مصر على العديد من أدوات التمويل المبتكر، مثل السندات الخضراء، وصندوق مصر السيادي، كما أنها تبنت العديد من المبادرات التي تتبنى التمويل المبتكر في تمويل المشروعات، هذا بالإضافة إلى منصات التمويل الجماعي. وفيما يلي عرض لأهم هذه الأدوات:

صناديق الاستثمار

صندوق مصر السيادي :تأسس صندوق مصر السيادي بموجب القانون رقم 177 لسنة 2018؛ لجذب الاستثمارات الخاصة لمصر، وتشجيع الاستثمار المشترك في الأصول المملوكة للدولة؛ من أجل زيادة قيمتها وفعاليتها للاقتصاد المصري. ويبلغ رأس مال الصندوق نحو 200 مليار جنيه أي ما يعادل 10.2 مليار دولار، أما رأس المال المصدر فيبلغ 5 مليارات جنيه وهو ما يساوي 255 مليون دولار تُسدَّد من الخزانة العامة.

تتولى مجموعة من الكوادر المتميزة من قطاع المال والأعمال مهمة إدارة الصندوق. ويقوم الأخير بترويج الأصول القابلة للاستثمار من مختلف أجهزة الدولة، وخلق استثمارات مُشتركة مع مستثمرين أجانب ومحليين، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وتوفير فرص عمل للشباب.

ويهدف الصندوق إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الصندوق وأصوله وفقًا لأفضل المعايير والقواعد الدولية، كما يقوم الصندوق بالمشاركة مع الصناديق العربية أو الأجنبية أو المؤسسات المالية المختلفة لتحقيق عائد استثماري مرتفع.

تتمثل صلاحيات الصندوق في الآتي:

- المساهمة بمفرده أو بالمشاركة مع الغير في تأسيس الشركات أو الصناديق أو زيادة رؤوس أموالها، وذلك في القطاعات المحددة وفقًا لسياسة الاستثمار.
- الاستثمار في الأوراق والأدوات المالية.
- الاقتراض والحصول على التسهيلات الائتمانية، وإصدار السندات وصكوك التمويل وغيرها من أدوات الدين.
- شراء وبيع واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها.
- إقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة.

صندوق الاستثمار القومي الخيري للتعليم

تم إنشاؤه في عام 2019 في إطار قانون "هيئة سوق المال الجديد" كوقف خيري، على أن يتم توجيه عوائده إلى قطاع التعليم؛ ويهدف الصندوق إلى توفير تمويل مستدام للمشروعات التعليمية، والارتقاء بمستوى التعليم والعمل على دعم الطلاب، هذا بالإضافة إلى توفير خدمة تعليمية متميزة في المناطق المحرومة والأكثر احتياجًا، وتوفير بيئة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي، مع إدارة العمل الخيري والوقف بشكل مؤسسي واحترافي.

وتولت شركة أيادي للاستثمار والتنمية، بالتعاون مع بنك مصر والبنك المصري الخليجي وثلاثة من رجال الأعمال، مهمة تأسيس صندوق الاستثمار القومي الخيري للتعليم.

صندوق "أملاك"

هو صندوق استثماري مملوك ملكية عامة للدولة مُمثلة في بنك الاستثمار القومي برأس مال يبلغ 5 مليارات جنيه. ويقوم هذا الصندوق بمشاركة المؤسسات المالية والصناديق السيادية العربية والعالمية في مشروعات كبيرة الحجم. ويقوم بالتخطيط المتكامل لضمان الاستخدام الأمثل لأصول الدولة ومحاسبة الجهات المختلفة على النتائج بعد توفير الإدارة المحترفة ونظم التحفيز للإدارة والعاملين.

يهدف الصندوق إلى تطوير أملاك مصر؛ حيث يتم توجيه جزء من الخطة الاستثمارية في الموازنة العامة وبعض أصول الدولة إلى الصندوق لإدارتها بطريقة احترافية، مع ضرورة التركيز على الشفافية ورفع الكفاءة لتحقيق عائد اقتصادي كبير ونمو لأموال وأصول الدولة.

شهادات قناة السويس

تندرج فكرة إصدار هذه الشهادات تحت فكرة تجميع الأموال بغرض تمويل مشروع محدد. ويقتصر تمويل هذه الشهادات على المصريين فقط. وفي هذا الإطار جمعت هيئة قناة السويس عام 2014 أكثر من 60 مليار جنيه من طرح شهادات استثمار للمصريين لمدة خمس سنوات وبعائد 12%، وقد ارتفع هذا العائد ليصل إلى 15.5% في نهاية عام 2016.

منصات التمويل الجماعي

يوجد في مصر العديد من منصات التمويل الجماعي والتي تعمل كحلقة وصل بين المتبرعين والأشخاص المحتاجين، وخاصة الأشخاص المتعثرين ماليًّا، كذلك تسهم تلك المنصات في توفير النفقات الطبية والتعليمية وحالات الطوارئ لبعض الحالات الاجتماعية، بالإضافة إلى تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أشهر مواقع ومنصات التمويل الجماعي في مصر

1. منصة "ذومال"
2. منصة "يوريكا"
3. منصة "يمكن"
4. منصة "كيك ستارتر"
5. منصة "شكرة"

منصة "ذومال"

تهدف المنصة إلى جمع الأموال لتمويل المشروعات الإبداعية والفنية والاختراعات والمشروعات المعنية بتطوير المجتمع، وبإمكان أي شخص عرض مشروعه على المنصة، بشرط ألا يكون المحتوى معارضًا لسياسات النشر، وأن يكون نشره مناسبًا للجمهور العربي. وتستقطع المنصة نسبة 5% من الأرباح في حال نجاح المشروع. وفي حالة إخفاق المشروع لا يحصل الموقع أو العميل على أي مبالغ نقدية.

منصة "يوريكا" (Eureeca)

نشأت هذه المنصة في "دبي" عام 2011، وقد ركزت على منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تُتيح المنصة للمستثمرين إمكانية شراء أسهم في شركات ريادية تسعى للنمو، وهو ما يعود بالنفع على المستثمر ورواد الأعمال. وقد تم تطبيق نموذج "يوريكا" في مصر، إذ يتيح المجال للمصريين الراغبين في الاستثمار في الشركات الناشئة، بنظام المساهمة، من خلال منصة مفتوحة للجميع ؛لطرح أفكارهم المختلفة.

منصة "يمكن"

تقدم المنصة خدمتين أساسيتين؛ أولاهما، تقديم الحلول للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها المؤسسات والشركات، والثانية، سوق تسمح للمبتكرين بالتواصل مع المؤسسات المالية للحصول على الاستثمار. وتعتبر منصة "يمكن" مخصصة للمشروعات الاجتماعية والمؤسسات غير المعنية بالربح، ومن أهم مميزاتها أنها تجمع بين أصحاب المشروعات والأشخاص المستعدين لتقديم النصائح والمساعدات غير المادية كالتطوع.

منصة "كيك ستارتر" (Kickstarter)

يقبل موقع "كيك ستارتر" أنواعًا كثيرة من المشروعات؛ مثل الأفلام والألبومات الموسيقيّة والمشروعات التكنولوجية. ويشترط هذا الموقع أن يكون المشروع قابلًا للمشاركة مع الآخرين كجهاز إلكتروني أو كتاب، ولا يقبل الموقع المشروعات الخيريّة، ويشترط الموقع أن يكون المشروع موضحًا بالتفصيل، ومرفقًا به مقاطع الفيديو والصور اللازمة، مع إرفاق خطة للتنفيذ والتمويل. كما ينبغي ألا يتم جمع الأموال بهدف تنفيذ مشروعات محظورة أو خطرة.

منصة "شكرة"

هي منصة قائمة على مفهوم التمويل الجماعي، وقد انطلقت في قطاعات عديدة مثل الطيران، والاستثمار، والقطاع المصرفي. وتوفر المنصة العديد من المزايا، تشمل: (التعليم والإرشاد، وضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، والمراقبة والتمثيل المستمر لمجلس الإدارة؛ لتحقيق المواءمة بين مصالح أصحاب المشروعات والمستثمرين).

وتعتمد المنصة على شبكة مغلقة من المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات، وتتوسع هذه الشبكة المغلقة بناءً على توصيات وطلبات من المستثمرين داخلها.

السندات الخضراء

تعد السندات الخضراء في مصر جزءًا من استراتيجية البلاد المبتكرة لإدارة الديون، حيث تهدف السندات الخضراء إلى تنويع قاعدة المستثمرين، مع التحول إلى الاقتراض طويل الأجل، وقد قامت وزارة المالية بتنفيذ خطة طرح سندات في الأسواق الدولية لتمويل جزء من احتياجات العام المالي 2022/2021، وذلك وفقًا لما أقره مجلس الوزراء في أكتوبر 2020، وقد تمت الموافقة على هذه الخطة التي تضمنت طرح السندات في الأسواق الدولية في حدود 7 مليارات دولار، وتتنوع بين الإصدارات بالدولار الأمريكي واليورو وإحدى العملات الآسيوية، على أن يكون تقدير حجم الإصدار لكل عملة حسب حجم المستثمرين الأجانب.

وقد قادت مصر التحول نحو الاقتصاد الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث قامت وزارة المالية بإصدار أول سندات سيادية خضراء في سبتمبر 2020 بقيمة 750 مليون دولار لمدة خمس سنوات وبعائد 5.25%، ويهدف ذلك إلى توفير الأموال المستدامة اللازمة للمشروعات الصديقة للبيئة في مختلف المجالات، مثل الإسكان، والنقل النظيف، والطاقة المتجددة. كما تستهدف هذه السندات المشروعات التي تهدف إلى التعامل مع التغير المُناخي، والاستخدام الأمثل لموارد الطاقة، والإدارة المستدامة لموارد المياه ومياه الصرف الصحي.

فوائد إصدار السندات الخضراء لمصر

سيعزز ذلك مكانة مصر بين الراغبين في دعم الأهداف طويلة الأجل، وسيسهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين، الأمر الذي سيوفر السيولة في السوق، ويقلل من تكلفة تمويل عجز الموازنة، وستسمح السندات لوزارة المالية بالتعاون مع الوزارات الأخرى، وكذلك المنظمات الدولية.

سوق السندات الخضراء في مصر

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة كبيرة في إصدار السندات الخضراء. وتُعد مصر هي الأولى في المنطقة؛ حيث تمت تغطية الاكتتاب في السندات البالغة 750 مليار دولار من المشروعات الخضراء في مجال منع التلوث والسيطرة عليه، وإدارة المياه والصرف الصحي المستدامة، والنقل النظيف، والطاقة المتجددة، تليها المملكة العربية السعودية. وقد دخلت سوق السندات الخضراء لأول مرة بمبلغ 1.3 مليار دولار.

سوق السندات الخضراء على مستوى العالم عام 2020

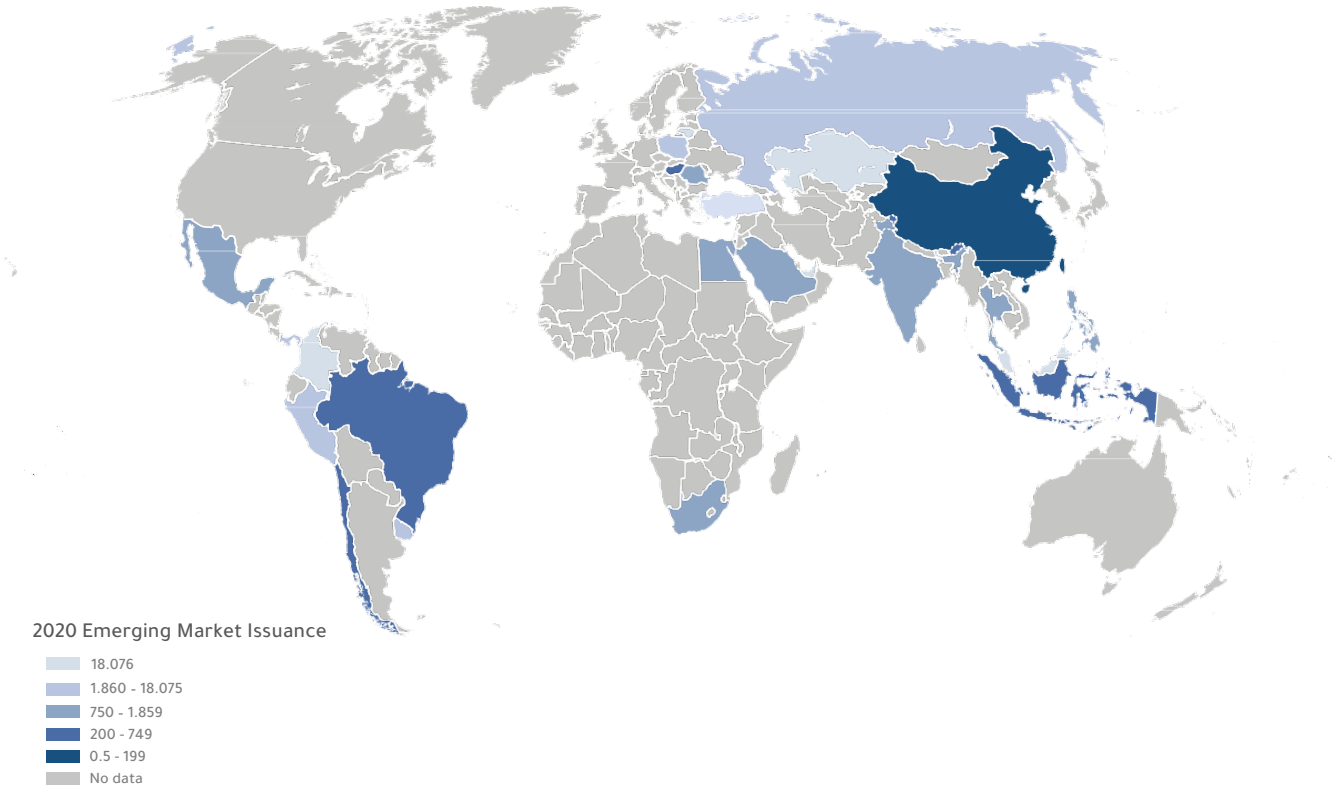

Source: https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/5904
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/0fab2dcd-25c9-48cd-b9a8-d6cc4901066e/2021.04+-+Emerging+Market+Green+Bonds+Report+2020+-+EN.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nBW.6AT

مبادلة الديون

- استفادت مصر من برامج مبادلة الديون مع العديد من الدول بغرض التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تفاوضت مصر على أربع اتفاقيات ثنائية لمبادلة الديون مع حكومات كل من فرنسا (1994)، وسويسرا (1995)، وألمانيا وإيطاليا (2001).

- وقعت مصر اتفاقية مبادلة الديون مع فرنسا عام 1994، والتي تنص على إعفاء مصر من سداد أقساط الديون المستحقة، بشرط تقديم ما يعادلها بالعملة المحلية للصندوق الاجتماعي للتنمية الفرنسي في مواعيد استحقاقها، وذلك من أجل إنشاء مشروعات تنموية في مصر. كما قامت بتوقيع الاتفاقية الثانية لتحويل الديون عام 1995 وهو ما أدى إلى تحويل نحو 45 مليون يورو من الديون المستحقة على مصر؛ وذلك لدعم الاستثمارات الفرنسية في مصر.

- وقعت مصر عام 1995 اتفاقية مبادلة ديون مع سويسرا (نحو 150 مليون فرنك سويسري)؛ وذلك من أجل تخفيف عبء الديون ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال تمويل مشروعات التنمية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، مثل خلق فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة، والتعليم، وتحسين الصحة العامة.

- وقعت مصر أيضًا اتفاقية مبادلة الديون مع ألمانيا عام 2001 (نحو 204.5 ملايين يورو)، والتي تمثل جزءًا من رسوم خدمة الدين المستحقة على مصر لألمانيا بين عامي 2002 و2015. ويُستخدم 50% لتمويل مشروعات بشأن الحد من الفقر وحماية البيئة وتطوير التعليم الأساسي، و50% من المبلغ مخصصة لوزارة المالية لدعم الموازنة العامة للدولة.

- اتصالًا، وقعت مصر مع إيطاليا ثلاث اتفاقيات لتبادل الديون بين الدولتين خلال أعوام 2001، و2007، و2012؛ وذلك لاستخدامها في تمويل مشروعات التنمية ذات الأولوية التي تم التفاوض عليها بين مصر وإيطاليا. وتكون هذه المشروعات معنية بشكل رئيس بالتنمية البشرية، والتخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة.

الشراكة بين القطاع العام والخاص

شركة "أيادي" للاستثمار والتنمية :

تُعد شركة "أيادي" للاستثمار والتنمية إحدى صور التعاون بين القطاعين العام والخاص، وإحدى أدوات التمويل المبتكر؛ بهدف زيادة الاستثمارات لإطلاق الإمكانات الحقيقية لمصر من خلال توفير سبل لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتأسست الشركة عام 2015 من خلال مبادرة تعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وعدد من المؤسسات شبه الحكومية ككيان استثمار خاص.

ويتمثل المساهمون في الشركة في كل من: الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبنك الاستثمار العربي، وصندوق السياحة، وبنك الاستثمار القومي، وشركة القاهرة للاستثمار، وبنك فيصل الإسلامي، وشركة البريد للاستثمار.

وقد أسهمت بعض الشركات في تأسيس شركة "أيادي"؛ وهي: شركة "إنماء للتأجير التمويلي"، و"أيادي للتمويل متناهي الصغر"، وصندوق الاستثمار المباشر لمشروعات التنمية السياحية "ببريوس"، وشركة "أيادي" للاستثمار والتطوير الصناعي.

وقد قامت "أيادي" بوضع استراتيجية استثمارية قوية تهدف إلى توليد عوائد مالية وفيرة، إلى جانب تحقيق تنمية مؤثرة وفعالة من خلال شركة "أيادي". وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في بناء محفظة "أيادي" الاستثمارية، وتطمح الشركة إلى المساهمة في بناء فرص الاستثمار في مصر.

شركة "إن آي كابيتال":

هي شركة مصرية رائدة متخصصة في تقديم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الاستثمارية التي تلبي احتياجات العملاء، سواء أكانوا من الأفراد أو المؤسسات أو من القطاع الخاص والحكومي. وتأسست الشركة عام 2015، وهي شركة مملوكة بالكامل لبنك الاستثمار القومي التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. هذا، وتُعد هذه الشركة بمثابة الجهة الاستشارية للحكومة كبديل أو بالشراكة مع الجهات العالمية، كذلك تقوم الشركة بإعداد دراسات الجدوى للجهات الحكومية.

وتنفرد الشركة بمكانة تنافسية خاصة بين المؤسسات المالية العاملة في السوق المصرية؛ فهي مملوكة للحكومة ولكن تخضع إدارتها لفكر وخبرة القطاع الخاص؛ لذا، تعد الشركة حلقة الوصل الأولى بين القطاعين العام والخاص في السوق المصرية، وأيضًا البوابة الرئيسة لدخول الاستثمارات الأجنبية، وكذلك توظيف رأس المال المحلي في أصول وشركات قطاع الأعمال.

تستهدف الشركة تحقيق عائدات مرتفعة للعملاء والشركاء، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد المصري بشكل عام، وتحتل "إن آي كابيتال" مكانة خاصة نظرًا لشبكة العلاقات التي تربطها بكبار المستثمرين داخل مصر وخارجها، إذ تمثل الشركة أول جسر من نوعه يربط بين مجتمع الاستثمار على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

وقد كلفت وزارة الاستثمار شركة "إن أي كابيتال" في عام 2016 بترويج وتغطية الاكتتاب والاستشارات المالية بوضع برنامج طرح شركات عامة بالبورصة.

مشروع تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع

يُعد مشروع "تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع" أحد مشروعات البنك الدولي في مصر، والذي يهدف إلى توسيع فرص الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر باستخدام آليات تمويل مبتكرة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، وكذلك المناطق المحرومة. ويتألف المشروع من خط ائتمان للصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم توفيره من خلال مؤسسات عامة مالية مؤهلة. ويكون الصندوق الاجتماعي للتنمية مسؤولًا عن إبلاغ المؤسسة المالية بالخصائص الأساسية للقرض، وعن التقييم المُسبق للعقود، والتفاوض بشأنها، والإشراف على تنفيذها مع البنوك، ومتابعة نوعية الحافظة.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع "تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع" -الذي بلغ إجمالي تمويله 300 مليون دولار- نجح في زيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الأقل حظًا من التنمية في مصر على التمويل، وذلك من خلال توفير آليات تمويل مبتكرة مع تركيز خاص على النساء والشباب.

رابعًا: التحليل الرباعي للتمويل المبتكر في مصر

- جهود البنك المركزي المصري في إدخال التقنيات المالية الحديثة ، والتشجيع على استخدامها. هذا بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي، وزيادة سرعة تقديم الخدمات المصرفية.
- يوجد في مصر إطار تنظيمي خاص بكل من منصات التمويل الجماعي القائم على الإقراض والمشاركة في الملكية، حيث تقوم هيئة الرقابة المالية بتنظيم عمل منصات التمويل الجماعي، ووجود قانون منظم لشركات التقنيات المالية.

- محدودية استخدام أدوات التمويل المبتكر في مصر، حيث لم تتطرق لأدوات مثل الضرائب العالمية، وتصاريح الانبعاثات.
- لا يزال نشاط التمويل الجماعي القائم على التبرعات والمكافآت محدودًا على الرغم من الآثار الإيجابية المتوقعة لهذه المنصات.

- سد فجوة التمويل في قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تواجه مشكلات في التمويل. وبالتالي يعد التمويل المبتكر أحد أهم الأدوات لتمويل هذه المشروعات، وخاصة منصات التمويل الجماعي.
- عقد الشراكات مع المؤسسات الدولية، لتعزيز دور مصر واندماجها في الاقتصاد العالمي، كما أنه يسهم في المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية، هذا بالإضافة إلى العديد من المخاطر الأخرى، مثل: مخاطر أمن المعلومات، ومخاطر حماية مستخدمي الخدمات المالية، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية، وغيرها.
- تحكُّم اللاعبين الرئيسين الذين يستطيعون استخدام قواعد البيانات الكبيرة والبرامج القائمة على الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات المالية..

القسم الرابع

التجارب الدولية في أساليب التمويل المبتكر

يتناول هذا القسم:

- التجارب الدولية
  - تجربة الإمارات العربية المتحدة
  - تجربة أستراليا
  - تجربة المملكة العربية السعودية
  - تجربة كندا
  - تجربة الهند
  - تجربة الصين
- التوصيات المقترحة لتعزيز التمويل المبتكر

يعرض هذا القسم أهم التجارب الناجحة في إطار سعي الدول للبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية ومستدامة تمكنها من تحقيق أهدافها؛ حيث إن هناك مجموعة من الدول طبقت نماذج لهذا التمويل، واستطاعت الحصول على التمويل المطلوب بأساليب جديدة ومبتكرة ولا تشكل أي أعباء إضافية على الموازنة العامة لها، ومن بين تلك البلدان، الإمارات العربية المتحدة، وأستراليا، والمملكة العربية السعودية، وكندا، والهند، والصين.

01 الإمارات العربية المتحـــــــدة

السندات الخضراء:

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة أجندة خضراء للفترة (2015 - 2030)، كما أعلنت التزامها بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويمثل التمويل الأخضر في دولة الإمارات أحد أهم العناصر الداعمة لنماذج الأعمال والاستثمارات والتشريعات المستدامة.

وبشكل عام، استهدفت حكومة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح رائدة في مجال الطاقة المتجددة، وتواصل وضع أهداف طموحة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. هذا، وقد التزم بنك "أبوظبي الأول" -والذي يُعد أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة ، وأحد أهم المؤسسات المالية في العالم- بهذه الأهداف والتفويضات التي حددتها حكومة الإمارات لتنويع وتحويل اقتصادها، وعليه، أصدر بنك أبوظبي الوطني أول سند أخضر في المنطقة بقيمة 587 مليون دولار في عام 2017، وذلك قبل عملية الاندماج وتغيير اسم البنـــك إلى بنـــــك "أبـــوظبي الأول" فـــي 24 أبريل 2017.

تجدر الإشارة إلى أن بنك "أبوظبي" وضع إطار عمل للسندات الخضراء؛ حيث إن ثمّة لجنة تسمى "لجنة السندات الخضراء" تجتمع بشكل ربع سنوي، وتقوم بإجراء تدقيق داخلي وخارجي بشكل سنوي؛ لتقييم الالتزام بإطار السندات الخضراء لبنك "أبوظبي الأول"، كما تقوم بفحص المشروعات مبدئيًّا، وتقييمها وفقًا للفئات المحددة في مبادئ الرابطة الخضراء ومبادرة السندات المناخية، وتتمثل تلك الفئات في الآتي:

- الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- منع التلوث والسيطرة عليه.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
- حفظ التنوع البيولوجي البري والمائي.
- النقل النظيف.
- الإدارة المستدامة للمياه.
- التكيف مع تغير المناخ.
- منتجات صديقة للبيئة

وتقوم لجنة السندات الخضراء بتحديد المشروعات التي يتم إصدار السندات بها، وكذلك قيمة هذه السندات.

وفي إطار حرص بنك أبوظبي الأول على دعم تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية دولة الإمارات لعام 2021، والرؤية الاقتصادية لإمارة "أبوظبي" 2030، فقد قام البنك بإصدار سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار هونج كونج، وبأجل استحقاق لمدة 5 سنوات. ويُعد هذا الإصدار هو أول إصدار للسندات الخضراء المقومة بالدولار هونج كونج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأول إصدار لسندات خضراء بدولار هونج كونج من قبل أي مؤسسة مالية خارجية.

هذا، وقد تولّى البنك مهام مدير حسابات أول إصدار للصكوك الخضراء، والتسهيلات الائتمانية الخضراء في المنطقة. وخلال العام الماضي أسهم البنك أيضًا في توفير تسهيلات ائتمانية متجددة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لشركة طيران الاتحاد بالإمارات، كإجراء هو الأول من نوعه على مستوى قطاع الطيران العالمي، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

منصة "دبي نكست" للتمويل الجماعي: في الإمارات العربية المتحدة، تشير الإحصاءات إلى أن البنوك ترفض تمويل ما بين 50% إلى 70% من طلبات التمويل التي يتقدم بها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك، وتمثل القروض المصرفية الموجهة إلى المشروعات الصغيرة نحو 4% فقط من إجمالي القروض المصرفية بالإمارات. ويرجع ذلك إلى عدم وجود سجل تجاري لهذه المشروعات يُمكن الشركة من القيام بأعمالها التجارية أو لمحدودية أصولها.

وإيمانًا من الإمارات بأهمية المشروعات الصغيرة باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد الإماراتي، خاصة وأنها تمثل ما يزيد على 94% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة موزعة بنسبة 73% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، 16% في قطاع الخدمات، و11% في قطاع الصناعة، لذا لجأت الإمارات العربية المتحدة إلى التمويل الجماعي لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في إمارة دبي، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 95% من جميع الشركات، ويعمل بها نحو 42% من القوة العاملة، وتسهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.

هذا، وتُعد منصة "دبي نكست" أول منصة رقمية حكومية للتمويل الجماعي بهدف دعم المبدعين من الشباب لتنفيذ مشروعاتهم من خلال توفير التمويل المطلوب من خلال استقطاب رؤوس الأموال صغيرة الحجم من أفراد المجتمع.

تم إطلاق "دبي نكست" في شهر مايو من عام 2021، وتتولى مؤسسة "محمد بن راشد" لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولية إدارة المنصة، حيث تقوم بعرض المشروع المطلوب تمويله على المنصة خلال مدة محددة، وفي حال تجميع المبلغ المطلوب من المساهمين سواء أفراد أو شركات خلال تلك المدة، يُقدم هذا المبلغ إلى صاحب المشروع، وفي الحالة التي يتم فيها جمع كل التمويل المطلوب، تُعاد الأموال إلى المساهمين مرة أخرى.

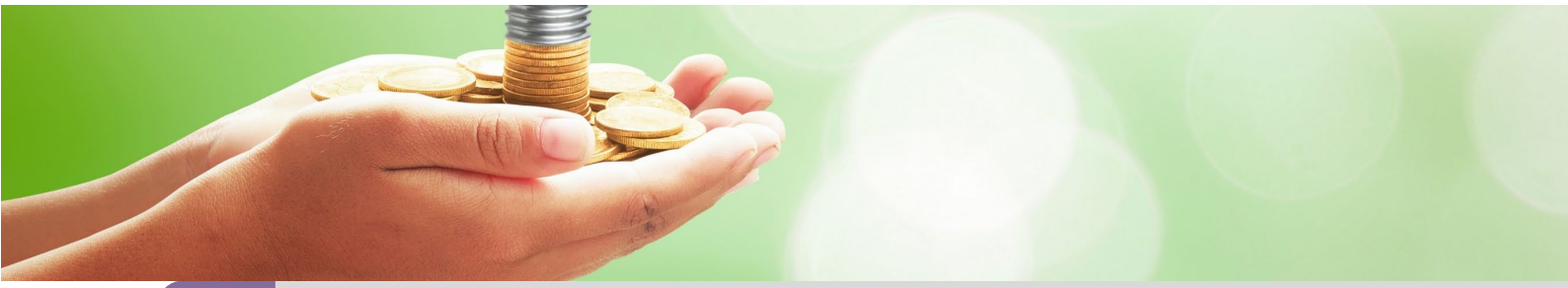

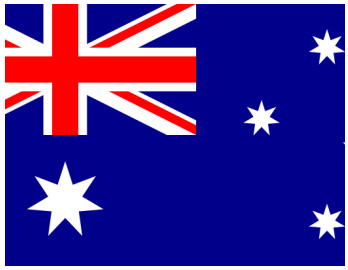

02 أســـتراليا

قدمت الحكومة الأسترالية مُخطط تسعير الكربون أو "ضريبة الكربون" من خلال قانون الطاقة النظيفة لعام 2011، والذي دخل حيز التنفيذ في يوليو 2012، وكانت هذه إحدى المبادرات للتحكم في الانبعاثات في أستراليا. ويُعد الهدف من هذه الضريبة هو دفع الملوثين أو المصدرين للانبعاثات مبلغًا معينًا كضريبة لكل طن من الكربون تطلقه في الغلاف الجوي.

في السنة الأولى (2012-2013)، كان يمكن شراء وحدات الكربون بسعر ثابت 23 دولارًا أستراليًّا لكل وحدة، وفي الفترة (2013-2014)، ارتفع سعر وحدات الكربون إلى 24.15 دولارًا أستراليًّا لكل وحدة. أما الجهات التي لم تسلم أي وحدات أو قاموا بتسليم عدد وحدات أقل مما ينبغي تسليمه، كان يفرض عليهم رسوم إضافية تسمى بـ "رسوم نقص الوحدات"، وقد خلقت هذه الرسوم حافزًا للشركات لتسليم الوحدات المطلوب تسليمها بدلًا من دفع رسوم عجز أعلى للوحدات. وفي كل عام، كان يتعين على الجهات المختارة تسليم وحدة انبعاثات واحدة لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون الذي تنتجه.

هذا، وقد حقق القانون أهدافه جزئيًّا، حيث تم بالفعل الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أستراليا بنسبة 1.4% في العام الثاني لتطبيق ضريبة الكربون، ومع ذلك نجد أن نحو 75 ألف شركة دفعت ضريبة الكربون مباشرة أو في صورة غرامة معادلة، وهو ما أدى إلى قيام هذه الشركات بنقل جزء من هذه التكلفة أو كلها إلى عملائهم والشركات الصغيرة والأسر والتي عانت من ارتفاع الأسعار نتيجة للضريبة، وقد أوضحت وزارة الخزانة أن إدخال ضريبة الكربون أدى إلى زيادة تكلفة المعيشة للأسر بنحو 9.90 دولارات أسترالية في الأسبوع في المتوسط، كما أدت الضريبة إلى ارتفاع تكلفة الكهرباء للأسر بنسبة 10%.

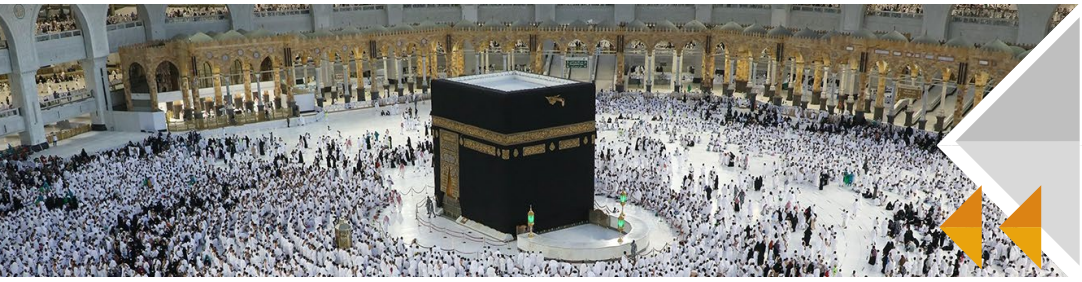

03 المملكة العربية السعـــوديـــة

تتبنى المملكة العربية السعودية إحدى صور التمويل المبتكر، والتي تتمثل في منصة "منافع" للتمويل الجماعي، فقد أشار البنك المركزي السعودي إلى تلك المنصة باعتبارها إحدى التجارب الناجحة في مجال التمويل الجماعي، وتتولى المنصة مسؤولية القيام بأنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض من خلال تقديم العديد من الخدمات المالية المتنوعة، مثل تمويل رأس المال العامل، أو تمويل سداد الفواتير.

وتقوم المنصة بتقديم خدمات مالية متعددة بصورة رقمية، وتعمل المنصة على إتاحة الفرص للمستثمرين لاستثمار أموالهم ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم، وتقدم المنصة هذه الخدمات بجودة عالية، هذا إلى جانب التجاوب والتواصل الدائم مع العملاء. كما تقوم بتوفير نسب مرابحة تنافسية بالمقارنة مع غيرها من المنصات، هذا بالإضافة إلى تقديم نسب العوائد المجدية للمستثمرين، والتي تُعد بمثابة حافز لجذب فئة جديدة من المستثمرين لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتسهم هذه الخدمات التي توفرها المنصة في زيادة الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساعد هذه المنصة على توفير منتجات وخدمات تمويلية حديثة تعد بديلًا للبنوك، حيث عادة ما يواجه أصحاب المشروعات الجديدة المتوسطة والصغيرة تحديات كثيرة أثناء التعامل مع البنوك وهو ما يعزز في النهاية مبدأ الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

04 كنـــــــدا

يُعد برنامج "القروض السيادية" (Sovereign Loans Program) أحد صور التمويل المبتكر في كندا، وذلك بغرض دعم الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع في الدول متوسطة الدخل. ويسهم البرنامج في تقديم قروض سيادية منخفضة الفائدة إلى الدول متوسطة الدخل، وذلك من أجل تحسين قدرتها على القيام باستثمارات مهمة تمكنها من القضاء على الفقر وتحقيق السلام والأمن، مع الاعتراف بقدرتها على سداد قيمة هذه القروض. ويعمل برنامج القروض السيادية بالإضافة إلى مجموعة أدوات تمويل التنمية الكندية الأخرى على تنويع أشكال الدعم الذي تستطيع كندا تقديمه ونشره بالتعاون مع المانحين الآخرين.

وفي عام 2018، تم تخصيص أكثر من 620 مليون دولار لبرنامج القروض السيادية، ويمنح البرنامج هذه القروض للمبادرات التي تهدف إلى سد الفجوات بين الجنسين، وإزالة الحواجز التي تحول دون المساواة بينهما، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتم التفاوض على شروط الإقراض لكل قرض على حدة مع المقترضين المؤهلين، وذلك وفقًا لعدة معايير تتمثل في الآتي:

- عدم تجاوز مدة القرض عشر سنوات.
- أن يكون سعر الفائدة ثابتًا ومساويًا لتكلفة اقتراض الحكومة الكندية.
- أن تتم مدفوعات أصل القرض والفائدة على أساس سنوي على الأقل، مع إمكانية الحصول على فترة سماح وذلك في ظروف محددة.
- أن تكون القروض المقدمة إما بالدولار الكندي أو الدولار الأمريكي أو اليورو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني أو أي عملة يحددها صندوق النقد الدولي كعملة احتياطية رسمية من العملات الأجنبية.
- عدم تجاوز إجمالي القروض غير المسددة المقدمة إلى بلد ما أو المضمونة من قبله بموجب البرنامج نسبة 20% من محفظة القروض أو 120 مليون دولار، أيهما أكبر.

وتتمثل الأهداف الرئيسة لبرنامج القروض السيادية في:

جمـــع التمويـــل العـــام والخاص لمساعدة الفقراء

إنشاء سوق للاستثمارات لصالح الفقراء

المســـاواة بـــين الجنسين

05 الهنـــــد

تُعدُّ البنية التحتية للهند غير فعّالة أو داعمة لمختلف المشروعات؛ الأمر الذي أثّر على القطاعات الاقتصادية في الهند؛ حيث عانى قطاع الطاقة، والطرق والنقل من تدهور حاد؛ نظرًا لعدم تحديثه وفقًا لأحدث التقنيات، وساد وضع مُماثل في قطاعات أخرى، مثل الموانئ، والمطارات، والتي اتسمت بعنصر عدم الكفاءة.

وفي خضم النمو الاقتصادي المتسارع خلال العقد الأخير من القرن الماضي، ازدادت الضغوط على البنية التحتية بدرجةٍ أكبر؛ ونتيجة لذلك، أصبحت البنية التحتية عائقًا رئيسًا في الحفاظ على عملية النمو، وجذب الاستثمارات أو ممارسة الأعمال في الهند.

في ضوء عدم نجاح آليات التمويل التقليدية في تعزيز البنية التحتية، ظهرت الحاجة الملحة إلى تسريع تدفُّق رأس المال الخاص في البنية التحتية. بناءً عليه، بدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات فعالة لإنشاء سياسة تمكينية، من أجل تعبئة الاستثمار الخاص بالسرعة والحجم اللازمين، وجذب رأس المال الخاص في مشروعات البنية التحتية.

لذا، تم وضع هيكل شامل؛ لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاعات الرائدة، مثل: الطاقة، والطرق السريعة، والموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية. ويتمثَّل الهدف الرئيس من ذلك التحوُّل النموذجي في مُضاعفة الاستثمار في البنية التحتية من نحو 240 مليار دولار في الخطة الخمسية العاشرة (2002-2007)إلى 500 مليار دولار خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة (2007-2012).

لذا قامت الهند بتحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال تسهيل الائتمان الممنوح من قِبل البنوك للقطاع الخاص، حيث إن 70% من القروض التي تقدمها البنوك تُمنح للقطاع الخاص. وهو ما حفز القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات البنية التحتية دون أي تخفيف في المعايير الاحترازية للأعمال المصرفية.

أما فيما يتعلق بالمشروعات التي تدر عائدًا ضئيلًا، فتقوم الحكومة الهندية بالتدخل في تقديم منح رأسمالية تصل إلى 40% من تكاليف المشروع كحافز للقطاع الخاص للدخول في تنفيذ هذه المشروعات.

نتيجةً لتلك الجهود، زاد الاستثمار الخاص من نحو 22% من إجمالي الاستثمار في البنية التحتية خلال الفترة (2002-2007) إلى نحو 37% خلال الفترة (2007-2012).

06 الصـــين

قُدرت احتياجات تمويل البنية التحتية في الصين خلال الفترة من 2014 إلى 2030 بما يُقدر بين 5.84 تريليونات دولار إلى 10.15 تريليونات دولار. وفي ظل عدم توافر مصدر تمويلي واحد يمكنه معالجة الأزمة وتوفير التدفقات المالية اللازمة، ظهرت الحاجة إلى آليات تمويل منخفضة التكلفة وطويلة الأجل.

وانبثقت عن تلك الحاجة مؤسسة للتمويل المُبتكر، يُطلق عليها "شنغهاي" للتمويل الحضري الأخضر والخدمات المحدودة "؛ وهي مؤسسة مالية وسيطة لمساعدة المدن الصغيرة في الصين على تلبية متطلبات تطوير البنية التحتية الخضراء، وتوفير حلولٍ مُبتكرة لمساعدة "الصين" على تلبية احتياجاتها الاستثمارية البيئية، وتحقيق أهدافها المُناخية في إطار مساهمتها الوطنية، حيث يتم توجيه استثمارات الشركة إلى ثلاثة قطاعات رئيسة؛ هي: المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة.

وفي هذا الصدد قدَّم "البنك الدولي" قرضًا قيمته 200 مليون دولار؛ لزيادة إمكانية الوصول إلى التمويل المُستدام للاستثمارات الخضراء في المدن، وتقديم أفضل الممارسات الدولية للصين؛ للسماح للمدن الصغيرة بالحصول على التمويل التجاري، مع زيادة استهداف إدارة المياه وتحسين جودتها، والصرف الصحي، والنفايات الصلبة.

وتستهدف الأموال المُقدَّمة من البنك الدولي تغطية تكاليف مخاطر التشغيل، ومخاطر السداد للمشروعات الفرعية، كما أنّها توفر تسهيلًا ائتمانيًّا لشركة "شنغهاي" للتمويل الحضري الأخضر؛ لتعزيز تصنيفها الائتماني، وبناء قدرتها، وتخفيف شروط الائتمان، وخفض تكاليف القروض، والاستفادة من أسواق رأس المال.

THE WORLD BANK

ثانيًا: التوصيات المقترحة لتعزيز التمويل المبتكر

الدراسة الجيدة والمستفيضة للنتائج المحتملة لتطبيق أي من آليات التمويل المبتكر. فعلى سبيل المثال، تطبيق ضريبة الكربون في أستراليا أدت إلى الحد من انبعاثات الكربون، ولكن في المقابل أدت إلى ارتفاع تكلفة المعيشة، وهو ما ترتب عليه وقف تطبيق هذه الضريبة.

نشر الوعي بالتقنيات المالية الحديثة، التي تعتمد عليها العديد من آليات التمويل المبتكر، مع رفع مهارات وتنمية قدرات الشباب في استخدام هذه التقنيات من أجل تعظيم الاستفادة من آليات التمويل المبتكر.

التخصيص الأمثل لآليات التمويل المبتكر؛ لتحقيق أعظم استفادة ممكنة. على سبيل المثال في مصر لم يتم الاستفادة من تطبيقات مبادلات الديون.

تسريع نمو سوق التمويل المبتكر، من خلال: مشاركة المعرفة من قِبل المنظمات الفاعلة في تصميم وتنفيذ آليات تمويل مبتكرة مع بعضها البعض، الأمر الذي يجذب جهات فاعلة جديدة.

تحديد الاختصاصات والأدوار بين الجهات الحكومية في إدارة أدوات التمويل المبتكر، وهي: البنك المركزي ووزارة المالية، وهيئة الرقابة المالية. مع تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للقطاع المالي بشكل عام.

مواصلة جهود وزارة التعاون الدولي في بحث تفعيل أدوات التمويل المبتكر في مصر مع شركاء التنمية ومؤسسات التمويل الدولية. خاصة مع ارتفاع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة عالميًّا بنسبة 70% لتصل إلى 4.2 تريليونات دولار سنويًّا مقابل نحو 2.5 تريليون دولار سنويًّا وفقًا للتقديرات السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD".

EFQM®

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب

تليفون: 27929292(202) - فاكس: 27929222(202) | info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg